



The Ninth International Scientific Academic Conference
Under the Title "Contemporary trends in social, human, and natural sciences"

المؤتمر العلمي الاكاديمي الدولي التاسع

تحت عنوان "الاتجاهات المعاصرة في العلوم الاجتماعية، الانسانية، والطبيعية"

17 - 18 يوليو - تموز 2018 - اسطنبول-تركيا

<http://kmshare.net/isac2018/>

Opportunities and challenges of the algerian women in entrepreneurship

Lamia Bouarroudj ^a,

Amirouche Bouchelaghem ^b,

Ghania Fillali ^c

^a ^b ^c Abdelhamid-mehri-constantine2 university , Constantine, Algeria

^a lamia.bouarroudj@univ-constantine2.dz

^b amirouche.bouchelaghem@univ-constantine2.dz

^c ghania.fillali@univ-constantine2.dz

Abstract: Women's entrepreneurship is one of the most underutilized sources in many countries despite she play in growth and the good exploitation of resources .

Women's participation in work is lower than man worldwide this also applies in algeria when she works as an entrepreneur despite the fact that the women presence in the labour market and entrepreneurship is significant just like men she was recently content with only small project ,however the state of affairs is moving towards development therefore this paper try to shedlight on women's entrepreneurship , his reality in Algeria .it will also highlight what characterises Algeria in particularas far as women's opportunities and obstacles .

keywords : entrepreneurship , Algeria , opportunities , obstacles, reality.



فرص و تحديات المرأة الجزائرية في ميدان المقاولتية

لمياء بوعروج أ

عميروش بوشلاغم ب

غنية فيلالي ج

أ ب ج جامعة عبد الحميد مهري ، قسنطينة2، قسنطينة ، الجزائر

الملخص

تعد زيادة الأعمال واحدة من أهم المصادر غير كاملة الاستغلال في عدد كبير من الدول مع أنها مصدر مهم للنمو و استغلال الموارد و تخفيض الهدر و رفع مستوى التشغيل و تخفيض البطالة . و تنخفض مشاركة المرأة في العمل مقارنة بالرجل على مستوى العالم ككل و على مستوى الوطن العربي خاصة حيث تعد فيه الأدنى من حيث نسبتها في العالم وينسحب ذلك على عملها كمقاوله ، و يسري الأمر نفسه على الجزائر ، فعلى الرغم من واقع تواجد المرأة في سوق العمل و ممارستها لريادة الأعمال كما الرجل غير أنها لوقت قريب كانت تكتفي بمشاريع يمكن وصفها بالمنزلية غير أنها تتجه نحو التطور في هذا المجال ، و سنحاول في هذه الورقة التعرض لممارسة المرأة لهذا العمل و ما يميز مقاوله المرأة عن مقاوله الرجل ، و ما تتميز به الجزائر خاصة فيما يتاح للمرأة من فرص كامنة و ما تواجهه من عراقيل .

الكلمات المفتاحية : المقاولتية ، المرأة ، الجزائر ، الفرص ، التحديات .



المقدمة :

عندما لا يستفيد بلد ما من مواهب و قدرات نصف سكانه القادرين على العمل فمن غير الممكن أن يكون نموه شاملا فضلا عن مستدام لذلك تحتل فكرة تمكين المرأة في الاقتصاد مكانة بالغة الأهمية ضمن القضايا التي تسعى الدول في العالم إلى محاولة حلها ، و هذا الأمر يتعلق بالعالم ككل غير أنه تتدرج حدة تواجده من منطقة إلى أخرى ، و ينخفض دور المرأة عموما عن الرجل في العمل في العالم ككل ، و ينسحب ذلك على عملها كمقاولة و تعد ممارسة المرأة للمقاولة واحدة من أهم المصادر غير كاملة الاستغلال في العالم ككل و العالم العربي خاصة و منه الجزائر .

و يعتبر إنشاء الشركات الصغيرة و المتوسطة مهما في التشغيل و النمو و الخفض من البطالة و استغلال الموارد الاقتصادية ، و رفع الإنتاجية و المنافسة و تشجيع الابتكار و كمثال ففي دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية تمثل هذه المؤسسات في المتوسط 99% من الشركات و تساهم في ثلثي التوظيف تقريبا و في نصف القيمة المضافة المحققة (منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية، 2012، ص 15) .

إن للنساء دور كبير في تأسيس العديد من الشركات الناشئة بمعدل متسارع في جميع أنحاء العالم ولذلك الأمر عملت الدول على محاولة توفير الفرص الجديدة والخيارات من الإمكانيات لتشجيع النساء على التوسع في قطاعات الأعمال ، لكن على الرغم من الشوط الكبير الذي قطعه النساء في هذا المجال فإن الطريق لا يزال طويلاً حيث يتزامن مع واقع تواجه المرأة في سوق العمل و ممارستها للمقاولة مواجهتها الكثير من التحديات منها ما يرتبط بالعمل و إنشاء المقاولات عموما و منها ما يرتبط بالمرأة ، و سنحاول في هذه الورقة التعرض لما تواجهه المرأة المقاولة في الجزائر من تحديات و ما تجده من فرص عند توجيهها لهذا الخيار ، عبر تناولها في عدة محاور كالتالي :

المحور الأول : مفاهيم أساسية حول المقاولة و المقاول :



استخدمت كلمة المقاولية لأول مرة من طرف الاقتصادي ريتشارد كانتيلون (R.CANTILLON) في القرن الثامن عشر و جان باتيست ساي (B.SAY) في القرن التاسع عشر . بالنسبة لفايول Alain Fayolle فيقول : " يمكن تعريف المقاولية ببساطة ، بأنها حالة خاصة ، يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية و اجتماعية ، لها خصائص تتصف بعدم الأكادة ، أي تواجد الخطر و التي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تخصص بتقبل التغيير و أخطار مشتركة و الأخذ بالمبادرة و التدخل الفردي " (Fayolle , 2005, p16)

وتم تعريف المقاولية أيضا بأنها حركة إنشاء واستغلال فرص الأعمال من طرف فرد أو عدة أفراد وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق القيمة (Laviolette et Loue , 2005) و تعرف أيضا على أنها " العملية التي تتضمن تحديد و استغلال الفرص التي لم يتم استغلالها قبل ذلك " (Ireland and al, 2003.p965)

أما فيما يتعلق بالمقاول فيعود مفهومه إلى العالم (SCHUMPETER) الذي يعرفه على أنه " ذلك الشخص الذي لديه الإرادة و القدرة لتحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار ناجح " (الباجوري ، 2017 ، ص7)

أما حسب Julien et Marchesney فهو الذي يتكفل بحمل مجموعة من الخصائص الأساسية: " فالمقاول هو الذي يتخيل الجديد ولديه ثقة كبيرة في نفسه، المتحمس والصلب الذي يجب حل المشاكل ويجب التسيير، الذي يصارع الروتين ويرفض المصاعب والعقبات وهو الذي يخلق معلومة هامة أولا من وجهة نظر اقتصادية أم لا (يجدد على مستوى المنتجات أو على المستوى المحلي ، أو في سيورة الإنتاج ، أو التسويق) أو الذي يقدم هذه المعلومة بشكل مغاير قبل الآخرين . هو الذي يجمع و يعرف كيف ينسق الموارد الاقتصادية من أجل إعطاء قيمة للمعلومة التي يحوز عليها و محاولة ترجمتها على أرض الواقع ، و بشكل فعال ، و ذلك بناء على اعتبارات شخصية مثل النفوذ و الطموح و الاستقلالية و اللعبة و الربح ، أو أيضا السلطة التي يمكنه ممارستها على نفسه و على الوضعية الاقتصادية " (سايي ، 2010 ، ص8)



أما ساي فيراه المبدع الذي يقوم بجمع وتنظيم وسائل الإنتاج، بهدف خلق منفعة جديدة (Guyot et Vandewattyne, 2008, p16) و حسب دراسات و أبحاث شومبيتر فالمقاول هو شخص يملك صفة الابداع و الابتكار صاحب فكرة ولديه رغبة في المخاطرة المعقولة مع النجاح و مرونة في التعامل مع المهارة في التنظيم ، من أجل الوصول الى اقامة توليفات انتاجية جديدة (Boutillier et Uzunidis, 1999 , p 90) تتمثل في :

- صنع منتج جديد،
 - استعمال طريقة جديدة في الانتاج ،
 - اكتشاف قنوات توزيع جديدة في الاسواق ،
 - اكتشاف مصادر جديدة للمواد الاولية أو المواد نصف المصنعة ،
 - انشاء تنظيمات جديدة .
- لقد تعددت المقاربات التي تناولت المقاول من عدة جوانب (Gastine, 2006, p4) وهي:
- 1- المقاربة الوظيفية: هذه المقاربة التي يمثلها شومبيتر وهو الأب الحقيقي للحقل المقاولاتي من خلال نشره نظريته " التطور الاقتصادي"، هذا الأخير اعتبر المقاول شخصية محورية في التنمية الاقتصادية، يتحمل مخاطر من أجل الإبداع، وخاصة خلق طرق إنتاج جديدة.
 - 2- المقاربة التي تركز على الفرد الهادف إلى إنتاج المعرفة: تركز هذه المقاربة على الخصائص البسيكولوجية للمقاول مثل الصفات الشخصية والدوافع والسلوك بالإضافة إلى أصولهم ومساراتهم الاجتماعية وقد سلط ويبير (Weber) الضوء على أهمية نظام القيم ودورها في إضفاء الشرعية، وتشجيع أنشطة المقاولاتية كشرط لا غنى عنه للتطور الرأسمالي.
 - المقاربة العملية أو التشغيلية: لقد أظهرت القيود المفروضة على المقاربة السابقة، واقترحت على الباحثين الاهتمام بما يفعل المقاول وليس شخصه.



مما سبق يمكننا اعتبار المقاولية عمل إنساني اقتصادي ، يحتاج إلى المبادرة و القدرة على عمل تولفة من الموارد المتاحة و استغلالها لخلق قيمة مضافة و فرص عمل و تحسين عمليات الإنتاج و أن المقاول هو شخص يتميز بالرغبة و الارادة في العمل و النجاح و الانجاز ، القدرة على العمل ، على الابتكار و الابداع ، الموهبة و تواجد الافكار ، القدرة على تجسيد فكرة على ارض الواقع ، الرغبة في الاستقلالية و في الاستكشاف ، يتحمل مخاطر معقولة و لديه الرغبة في تحقيق عوائد مالية و خلق القيمة المضافة ودخول مجالات عمل جديدة ، لديه مهارات التنظيم و التسيير و المرونة في التعامل و مواجهة التحديات ، يدرك فرص النجاح و يستفيد منها ومنه لا بد أن تكون ثقته في نفسه عالية ، مما يجعله محرك للتطور الاقتصادي .

خصائص المقاول :

يمكننا مما سبق التعرف على بعض خصائص المقاول و لقد وضع Bygrave عدد من الخصائص التي وجدها الأكثر أهمية في المقاول ضمها في عشرة (سلام ، بوريش ، 2017 ، ص123) ، تعطي صورة واضحة عن ما يجب أن يتوافر فيه ، و هي كالتالي :

جدول رقم (1) خصائص المقاول

التوصيف	الخصائص
المقاولون يتمتعون برؤية لما يمكن أن يكون عليها المستقبل بالنسبة لهم و لشركائهم و الاكثر اهمية من ذلك أهم يتمتعون بالقدرة على تحويل احلامهم الى حقيقة	الحلم
المقاولان لا يماطلون و لكنهم لا يسارعون بصناعة القرارات و تعتبر السرعة عاملا حاسما في نجاحهم	الحسم
بمجرد أن يقرر المقاول القيام بتصرف ما فهو يقوم بانجازه على اكمل وجه و بالسرعة اللازمة	القدرة على الانجاز
المقاولون ينفذون مشاريعهم مع الالتزام الكامل و نادرا ما يستسلمون حتى عندما تواجههم العقبات التي تبدو مستعصية الحل	التصميم /العزيمة
مخلصون و متفانون تماما في اعمالهم ، و قد يأتي ذلك في بعض الاحيان على حساب علاقاتهم مع الاصدقاء و اسرهم ، فهم يعملون بلا كلل فالعمل 12 ساعة يوميا و 07 أيام في الاسبوع	الاخلاص و التفاني
المقاولون يحبون ما يعملون و الحب هو الذي يعينهم أحيانا على مواجهة الصعوبات كما أن حبهم لما يقدمون من منتجات و خدمات هو الذي يساعدهم على النجاح فرجا الاعمال مخلص	الاحلاص و الحب
يجب ان يكون صاحب المشروع على دراية بالتفاصيل الهامة بدقة	الدقة
فهم يرغبون في أن يكونوا في حماية أقدارهم بدلا من اعتمادهم على اصحاب الاعمال في كسب ارزاقهم فهو يحب ان يكون مسؤولا عن مصيره	الايمان بالقضاء و القدر



الثراء ليس الدافع الرئيسي لرجل الاعمال ، فالمال بالنسبة لهم أكثر من مجرد معيار للنجاح و
يفترضون ان رجال الاعمال اذا كان ناجحا سوف يكافئ معيار المال
رجل الاعمال يوزع ملكية اعماله مع الموظفين الرئيسيين الحاسمين لنجاح الاعمال التجارية توزيع الملكية

المصدر : سلام سليمة و بو ريش لحسن(2017) " قياس التوجه المقاولاتي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
" ، مجلة اقتصاديات المال و الاعمال JFBE ، ص 123 .

المرأة المقاوله :

تعرف المرأة المقاوله بأنها : " المرأة التي أنشأت ، اشترت أو قبلت كإرث مؤسسة، و التي تتحمل كل
المخاطر و المسؤوليات المالية ، الإدارية و الاجتماعية وتشارك في إدارتها بصفة جارية " (La VOIE ,
p3 , 1988) و من بين التعريفات المقدمة لها : " كل من يشارك في إدارة أعمالهن و يمتلكون على
الأقل 50 % من الأنشطة ، كما أنهن زاولن نشاطهن لأكثر من سنة " (Nawaz , 2009 , p2)
ومما سبق يمكننا استنتاج أنه تتميز مقاوله المرأة بما يلي :

- 1- المرأة هي التي تمارس نشاط المقاوله .
 - 2- تتحمل المخاطر و المسؤوليات المرتبطة بعملها كاملة.
 - 3- تواجد الإبداع في نشاطها الذي هو الميزة المهمة في نشاط المقاوله كما يرى شومبيتر .
 - 4- تتحمل المسؤوليات الادارية المرتبطة بعملها و تتخذ القرارات الحاسمة المرتبطة به.
- و يوجد في الفكر الاقتصادي اختلافات في تفسير المقاوله عند المرأة و الرجل، و هناك اتجاهين مهمين (بوزيدي و طالب ، 2015 ، ص 141) لتفسير هذا الاختلاف :

- 1- الاتجاه الأول مقارنة المرأة الاجتماعية ترى أن الاختلافات بين الرجال والنساء في التنشئة الاجتماعية
التقدمية عن بعضها البعض هي أصل الخلافات، ويستند هذا على نظرية المقارنة بين قيم وسلوكيات الرجال
والنساء .



1- الاتجاه الثاني مقارنة المرأة الليبرالية، يقوم على حقيقة أن النساء هن الأقل حظا مقارنة بالرجل، كما يوضح 2002 Marlow ، أن عدم امكانية النساء الفصل بين عملهن ومسؤولياتهن المنزلية منعهن من الحصول على المصداقية، بالأخص فيما يتعلق بالمؤسسات المالية ، مما جعلها ترضى برأس المال الكافي لبدء عملية إنشاء مؤسستها (LEFEBVRE ,2012, p 19).

و لقد اهتم العديد من الباحثين بمظاهر التمييز ضد النساء المقاولات أهمها 1979 Dina Lavoie الذي وجدت " أن المرأة المقاوله تعاني من العديد من الأحكام المسبقة مماثلة لتلك الأحكام الصادرة في حق المرأة في سوق العمل " بمعنى آخر المجتمع ينظر إلى المرأة كشخص غير قادر على التعامل مع المنافسة، تعاني ضغوط سياسية و صعوبة في فهم التغيرات الاقتصادية والاجتماعية خاصة في القطاعات غير التقليدية..... الخ (بوزيدي و طالب ، 2015 ، ص142)، و حسب دراسة تمت سنة 2003 يمكننا أن نفرق بين الأسس التي يمكن أن تميز المرأة المقاوله عن الرجل المقاول في أربعة نقاط أساسية متمثلة في:لحصول على رأس المال، أداء المؤسسة، الشبكات الاجتماعية و الموازنة بين العمل و الأسرة (Hart, Myra & Gatewood, Elizabeth & Brush, Candida & Carter, Nancy. (2003).

إذن المقاوله هي امرأة تمارس نفس نشاط المقاول ، و الفرق هنا هو كونها امرأة عليها أن تتحمل كل الأعباء المرتبطة بالمقاوله مع ما تفرضها عليها ظروفها من اختلافات في عملها مع عمل المقاولين الرجال و عليه فهي تتخذ القرارات و تتحمل المخاطر المرتبطة بالشركة و تسييرها كما تستخدم الإبداع و الابتكار في عملها من ناحية التسيير أو تطوير المنتجات و الأسواق كل هذا لحسابها الخاص ، مع اهتمامها بالمستقبل و اهتمامها بتطوير المهارات و مواكبة المستجدات في بيئة المؤسسة ، و تواجد الرغبة و الحماس في تحمل مسؤولية المؤسسة و القيام بذلك بإصرار لصمود المؤسسة و ازدهارها .

المحور الثاني : واقع المرأة المقاوله في الجزائر :



مع التطورات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر ومع الأزمات التي مرت بها ، حاولت و لا تزال تحقيق النمو و الخروج إلى مصاف الدول المتطورة ، و في إطار ذلك تقوم الدولة الجزائرية بتدعيم المبادرات الخاصة وإنشاء المقاولات بسبب أهميتها ومدى مساهمتها في النمو سواء بتسخير الإمكانيات المالية أو هيئات الدعم و المرافقة ، لكن وعلى الرغم من ذلك إلا أن نسبتها في الجزائر ليست بالمشجعة ، و فيما يلي نلقي نظرة على واقع المقاولات النسائية في الجزائر .

فحسب الإحصاء الاقتصادي الأول في الجزائر سنة 2012 ومعطيات المركز الوطني للسجل التجاري (وزارة التجارة المركز الوطني للسجل التجاري ، إحصائيات و مؤشرات سنوات عديدة) فإن توزيع المؤسسات للشخص الطبيعي التاجر (حيث التاجر يشمل الشخص المعنوي و الطبيعي و الأشخاص الطبيعيون يشكلون ما نسبته أكثر من 90% خلال الفترة من مجموع التجار في الاقتصاد) حسب النوع ، خلال سنوات كان كالتالي :

جدول رقم (2) توزيع المقاولات - شخص طبيعي - حسب النوع

2016	2015	2014	2013	2012	
1 585 761	1.539.217	1.484.625	1 415 819	1.347.777	الرجال
131 621	127450	122.253	115 654	109.771	النساء
1717382	1666667	1606878	1531473	1457548	المجموع

من إعداد الباحثين اعتمادا على النشرات الإحصائية للسجل التجاري الجزائري على الموقع www.cnrc.org.dz

يمكننا ملاحظة من الجدول السابق الارتفاع المظطرد في المؤسسات الطبيعية المنشأة عموما من سنة إلى أخرى مع سيطرة للمقاولين الرجال من حيث العدد و بنسبة ثابتة تقريبا بلغت 92.4 % لسنوات و انخفضت إلى 92.3 % سنة 2016 و عليه النسبة الباقية 7.6 % سنويا من نصيب النساء المقاولات و ارتفعت هذه النسبة إلى 7.7 % سنة 2016 ، و هذا يدل على الإقبال الكبير للرجال على عمل المقاولات مقارنة بالنساء في الاقتصاد الجزائري .

بالمقابل بالنسبة لفئة المسيرين لهذه المؤسسات نجد ما يلي :



جدول (3) تطور نسبة الرجال المسيرين للمقاولات في الجزائر					
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة الرجال المسيرين للمقاولات	95.1	94.9	94.8	94.7	94

من إعداد الباحثين اعتمادا على النشرات الإحصائية للسجل التجاري الجزائري على الموقع www.cnrc.org.dz

يمكننا من الجدول السابق معرفة أن نسبة الرجال المسيرين للمقاولات أكبر من نسبة مؤسسات المقاولات التي أنشأوها و يملكوها حيث بلغت أعلى نسبة لديهم 92.4% بينما تتجاوز نسبة كونهم مسيرين 94% وهذا الفرق راجع إلى شركات المقاولات التي أنشأتها نساء و لكن منحت التسيير فيها للرجال غير أنه يمكننا ملاحظة توجه هذه النسبة للانخفاض تدريجيا و لو بشكل ضعيف غير أنه يشير إلى تزايد توجه النساء إلى تسيير المقاولات بأنفسهن .

و بالنسبة للفئات العمرية المسيطرة في هذه المقاولات بالنسبة للنساء كانت الفئة الأكثر تواجدا ما بين 39 و 48 سنة خلال جميع السنوات السابقة (وزارة التجارة ، المركز الوطني للسجل التجاري، مجلة الاحصائيات ، سنوات عديدة) أما الفئة العمرية المسيطرة بالنسبة للرجال فهي فئة 29 إلى 38 سنة. بالنسبة للمقاولات النساء سيطرت الفئة العمرية ما بين 39 و 48 سنة كفئة عمرية الأكثر تواجدا في ميدان المقاولية ، أما بالنسبة للفئة التي تليها مباشرة فمنذ 2011 حتى 2014 كانت الفئة العمرية ما بين 29 و 38 سنة تحتل المرتبة الثانية مباشرة لكن منذ 2015 و حتى في 2016 كانت الفئة الثانية مباشرة ضمن المقاولات هي فئة 49-58 عاما و هذا يشير إلى توجه الفئة الأعلى عمرا إلى تفضيل المقاولية مما قد يكون له أسباب مجتمعية مثل تفرغ المرأة من تربية الأولاد و توجهها نحو الحياة العملية لكن مع حاجز العمر الذي يصعب التوجه للوظائف عند الدولة أو الخواص في هذه الفئة من العمر و دون خبرات سابقة في نفس مجال العمل يؤدي بهن إلى التوجه نحو نشاط المقاولية ، مع ملاحظة أن هناك ارتفاع في عدد المقاولات عموما .



و بالنسبة للتوزيع الجغرافي لهذه المؤسسات المقاولية تتميز مؤسسات المقاولات النسائية في الجزائر بتمركزها الكبير جغرافيا في ثلاث ولايات على التوالي حسب تواجدها أولا الجزائر العاصمة في وسط الجزائر ثم تليها ولاية وهران و هي تقع غرب الجزائر و أخيرا ولاية سطيف وهي ولاية شرقية وكلها ولايات في الشمال الجزائري و هذا يشير إلى أن غالبية المقاولات يعملن في ولايات شمالية ذات كثافة سكانية كبيرة و بالتالي يتوافر لديهم سوق أكبر و بنية تحتية أحسن و قرب من مصادر الموارد .

و يخبرنا الإحصاء الاقتصادي الأول الذي أجرته الجزائر سنة 2011 بالنسبة لتوزيع المؤسسات بين الريف الحضر ما يلي :

جدول رقم (4) توزيع المقاولات المتواجدة حسب النوع و المنطقة

مناطق حضرية	نساء	رجال	المجموع	نسبة النساء
مناطق ريفية	11408	132973	144381	7.90
المجموع	90768	798026	888794	10.21

المصدر : من إعداد الباحثين حسب معطيات الإحصاء الاقتصادي الأول (2012) .

يمكننا الجدول السابق من معرفة أن غالبية مؤسسات المقاولية النسائية تتواجد في المناطق الحضرية بنسبة 10.66% ،مقارنة بنسبة تواجدها في الريف و هي 7.90% ، و هذا يعود غالبا إلى التعداد السكاني الكبير للجزائريين المتمركزين في المناطق الحضرية حيث تتوافر بنية تحتية و خدمات أكثر مما يشجع المقاولات على العمل أكثر في هذه المناطق بسبب مناسبة البيئة و السوق الكبير .

أما بالنسبة لأهم الأعمال التي تمتهنها المرأة المقاول في الجزائر و تختارها فهي كالتالي :

جدول رقم (5) توزيع المقاولات النسائية حسب المجموعات

المجموعة	عدد النساء المقاولات	المؤسسات في هذه المجموعة	نسبة مقاولات النساء منها
التجارة و تصليح المركبات	39665	499341	7.9
نشاطات أخرى و خدمات	14375	62406	23.03



9.4	85896	8081	الصناعة الإنتاجية
24.95	28639	7146	نشاطات متخصصة علمية و تقنية
15.51	33602	5213	معلومات و اتصالات
8.4	60081	5067	الإسكان و الإطعام

المصدر : من إعداد الباحثين حسب معطيات الإحصاء الاقتصادي الأول (2012).

يمكننا ملاحظة أن النساء الجزائريات المقاولات يمارسن و يتوجهن أكثر إلى النشاطات المتخصصة علميا و تقنيا مثل الطب المحاماة ، الهندسة المعمارية ، الخبرة القضائية ... الخ ، تليها نشاطات أخرى و خدمات مثل الخدمات الحرفية ، النسيج ، الحلاقة، الخياطة، صناعة الحلويات التقليدية ... الخ، التي تظهر فيها المرأة إبداعاتها التي تصنعها بنفسها مع تميز هذه النشاطات بانخفاض التكنولوجيا المطلوبة مما يسهل العمل على النساء و أيضا انخفاض الحاجة إلى رأس المال مما يمكن النساء من إنشائها اعتمادا غالبا على موارد الأسرة المالية أو حتى موارد العائلة الكبيرة و بعض الأصدقاء ، كما لا تحتاج إلى مهارات إدارية عالية مما يجعل عملية إنشائها أسهل ، كما توجد قطاعات تدخل المرأة فيها كمقاوله ضعيف جدا مثل الصناعات الإستخراجية التي نجد فيها 3 مؤسسات من مجموع 194 بنسبة ضعيفة هي 1.5 % ، و قطاع إنتاج و توزيع الكهرباء و الغاز الذي تنعدم مشاركة المرأة فيه تماما حيث عدد المؤسسات المنشأة هو 57 و لا توجد أي مقاوله نسائية فيها رغم أن المرأة التحقت بالعديد من مجالات الأعمال و خلقت فيها المنافسة مثل مجال الإنشاء و البناء إلا أنه تبقى بعض الميادين بعيدة لحد الساعة عن اهتمامات المرأة المقاوله في الجزائر ، وعموما لو قسمنا المقاولات على القطاعات نحصل على ما يلي :

جدول رقم (6) توزيع المقاولات النسائية حسب نوع النشاط

النشاط	نساء	المجموع	نسبة مؤسسات النساء إلى الكل
صناعة	8097	86507	9.3



بناء	186	5892	3.1
تجارة	39665	499341	7.9
خدمات	42820	297054	14.41

المصدر : من إعداد الباحثين حسب معطيات الاحصاء الاقتصادي الأول (2012).

يمكننا الجدول السابق من معرفة تفضيلات المرأة المقاتلة للنشاطات في إنشاءها للمقاتلة حيث 14.41 % من النشاط المختار يدخل ضمن تقديم الخدمات، تليها الصناعة بنسبة 9.3% ثم التجارة و أخيرا نشاط البناء بنسبة 3.1 % و هذا يعد تقدما من طرف المرأة الجزائرية في منافسة الرجال في ميدان كان حكرا عليهم قبلا .

المحور الثالث: التحديات التي تواجهها المقاولات النسائية في الجزائر :

بالرغم من الجهود المبذولة لتطوير هذا المجال إلا أن إنشاء و تطوير هذه المؤسسات لا يزال يلقي العديد من التحديات التي يجب على المرأة الجزائرية مواجهتها فمبدئيا اقتصاد الجزائر يحتل المرتبة 166 من بين 190 اقتصاد في العالم من حيث سهولة ممارسة أنشطة الأعمال حسب البنك الدولي (البنك الدولي، 2018) بينما كان يحتل المرتبة 156 في سنة 2017 و هذا يعني حصول تفهقر في هذا المؤشر خلال سنة 2018 ، رغم أن المرتبة أصلا متدهورة و عموما يمكننا التطرق إلى أهم الصعوبات أو التحديات الموجودة فيما يلي :

تحدي التمويل : يقع التمويل على رأس قائمة التحديات لهذه المؤسسات حيث تعتمد المقاولات في جزء من احتياجاتها التمويلية على الموارد الذاتية لأصحابها ، بالإضافة إلى الموارد المالية للعائلة الموسعة أو دائرة الأصدقاء حيث تواجه هذه المؤسسات صعوبة في الحصول على التمويل البنكي عند بداية نشاطها خاصة حيث لا تكون لديها لدى البنك تاريخ تعامل جيد يساعد على تسهيل عملية الحصول على التمويل كما لا تحوز على ضمانات كافية لتغطية احتياجاتها التمويلية مما يصعب عملية الوصول إلى التمويل ، و تواجه المقاولات هذه الصعوبات المالية بسبب (رحال و يعيط ، 2016 ، ص 172) ضعف تكيف



النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الإقتصادي الجديد، المركزية في منح القروض، نقص في المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسات كالإعفاءات، تعقد إجراءات الحصول على القروض البنكية وتقل الضمانات المطلوبة إضافة إلى طول فترة دراسة ملفات القروض.

تحدي البيروقراطية الإدارية : تعاني المؤسسات الصغيرة في الجزائر من صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية (دحماني، 2008، ص 141) حيث تتواجد البيروقراطية، المحسوبة ، بطيء تقديم الخدمات و تعدد الإجراءات الإدارية و الوثائق المطلوبة ، فمع معاملات تسجيل المشروع توجد المعاملات المتعلقة بمصالح الضرائب والتأمينات والضمان الاجتماعي... الخ و التي لا يعرفها المقاول بشكل جيد مما يعرقل انطلاق النشاط و يسبب تكاليف إضافية و إهدار للوقت.

هذا يدخل ضمن مناخ الاستثمار غير الجاذب للاستثمارات عموما مما يدفع بالمقابل لتشجيع نمو المقاولات في القطاع غير الرسمي .

في الواقع في الجزائر تعرف مؤسسات النساء كما الرجال نفس المعاملة دون تفرقة على أساس النوع حسب آخر تقرير للبنك الدولي حول ممارسة الأعمال (البنك الدولي، 2018) فبالنسبة لمؤشر النشاط التجاري فإنه تتساوى تماما مؤشرات بدء النشاط دون تفرقة بين كلا النوعين ، كالتالي :

جدول رقم (7) مؤشرات بدء النشاط التجاري

المؤشر/النوع	الرجال	النساء
عدد الإجراءات	12	12
الوقت الضروري بالأيام	20	20
التكلفة كنسبة من دخل الفرد	11.1	11.1
الحد الأدنى من رأس المال المدفوع	0	0

المصدر : من إعداد الباحثين استنادا إلى تقرير البنك الدولي ، 2018،



مع المساواة التي تظهر سابقا إلا انه في الحقيقة ترتيب البلد بين دول العالم يبقى غير جيد بمعنى أن أصحاب المقاولات الرجال كما النساء يعانون من عدم جودة مناخ الأعمال المناسب و المشجع لإطلاق مقاولاتهم.

تحدي العقار الصناعي : العقار الصناعي في الجزائر تتداخل للتحكم فيه العديد من المؤسسات و الهيئات مع تواجد مشكل ملكية العقار و ارتفاع أسعار الأراضي و المباني بشكل كبير ناهيك عن عدم قدرة المناطق الصناعية الموجودة على استيعاب الأعداد الإضافية من المؤسسات الجديدة الناشئة مع عدم وجود سوق عقاري يتميز بالشفافية (Bouzar , 2006).

كذلك طول مدة منح العقار و رفض المنح أحيانا تعسفا ، مع نقص موارد الجماعات المحلية لتعويض أصحاب الأراضي الأصليين (رحال و بعيط ، ص171 ، 2016).

تحدي البنية التحتية : من بين العراقيل التي تواجه الاستثمارات ككل ومنها المقاولات ضعف أو كون البنية التحتية غير كافية و بعضها قديمة و تحتاج إلى تجديد مثل شبكات الطرقات و الموانئ و نقص المناطق الصناعية مع تدهور الشروط اللازم توافرها فيها في العديد منها .

تحديات التكاليف الضريبية و تكاليف الضمان الاجتماعي : تعاني المؤسسات الصغيرة عموما ومنها المقاولات من ارتفاع الضغط الجبائي عليها خاصة في بداية الاستغلال بالمقابل حتى الحوافز الضريبية الممنوحة لتشجيع النمو مثل الإعفاءات لفترات و بشروط معينة تكون إجراءاتها معقدة و غير معروفة غالبا من المقاولين الجدد مما يعقد عليهم الاستفادة منها أو يضيع فرصة الاستفادة منها أصلا، كما أن تكاليف التأمينات الاجتماعية تثقل كاهل هذه المقاولات خاصة في بداية حياتها الاستغلالية و في الجمل و هذا ما يدفع في النهاية العديد من المؤسسات إلى اختيار العمل في الاقتصاد الموازي أو في أحسن الأحوال اللجوء للتهرب الضريبي و عدم التصريح بجزء من العمالة المستخدمة ، لذلك استحدثت الجزائر كغيرها من الدول في العالم العديد من هيئات الدعم و المرافقة التي يساعد الاتصال و التعامل معها على الاستفادة من العديد من الامتيازات إضافة إلى الإعفاءات و التخفيضات المرتبطة بالجباية و الضمان الاجتماعي و الخيارات .



التحديات التكنولوجية و الفنية : نذكر منها

- نقص الإحصائيات الصحيحة التي تمكن من إجراء دراسات اقتصادية و دراسات سوق متينة تسمح برؤية السوق و الإمكانيات و الفرص المتاحة بوضوح .
- نقص مكاتب الدراسات و الاستشارات الكفاءة و ذات المهارات العالية التي تسمح بإعطاء دراسات سوق صحيحة ، إضافة إلى نقص المعلومات و الإحصائيات المتضاربة و التي تؤثر أيضا في جودة الدراسات
- ضعف استخدام التكنولوجيات في المقاولات الناشئة و عدم القدرة على تملك التكنولوجيات الجديدة بسبب ارتفاع أثمانها .
- ضعف اللجوء لاستغلال مواقع الانترنت و الشبكات الاجتماعية في عمل هذه المقاولات أو المؤسسات و في التعريف بنشاطها و التسويق لمنتجاتها .
- ضعف توافر التدريب الضروري و الجيد للموارد البشرية في هذه المؤسسات بسبب ارتفاع كلفته بالنسبة لها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة بالمقابل تحتاج هذه المؤسسات بشكل كبير لعملية تدريب و تأهيل الموظفين لأنها تحتاج متعاملين متعددي المهارات و المعارف بسبب قيامهم بالعديد من المهام مقارنة بالتخصصات التي يمكن أن تتوفر عند المؤسسات الكبيرة .

تحدي تواجد الإقتصاد غير الرسمي : يقصد به كافة الأنشطة المولدة للدخل التي لا تسجل ضمن حسابات الناتج الداخلي الخام، إما لتعمد إخفائه تخربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما أن هذه الأنشطة المولدة للدخل تعد مخالفة للنظام القانوني السائد في الدولة (بودلال، 2008، ص 2) ، ويتجلى الأثر السلبي لهذا الإقتصاد في كونه يعد منافسا لا يتحمل أية تكاليف إضافية ترتبط بالضرائب و لا بالتأمينات الاجتماعية و لا يدفع حقوق ملكية .. الخ مما يؤدي إلى السماح بتقديم منتجاته وخدماته بسعر منخفض مقارنة بالإنتاج في القطاع الرسمي ، و عليه يزيد ضغط المنافسة على المقاولات الرسمية بصورة غير قانونية و بالتالي يشجع على الانضمام إليه بدلا من التفكير في إنشاء المقاولات بشكل رسمي .



تحدي انخفاض الثقافة المقاولاتية في المجتمع : أغلب الراغبين في العمل في المقاولات ليست لديهم المعارف الكافية المتعلقة بهذا المجال مثل كيفية إنشاء وتسيير المؤسسات ، و لمواجهة هذا التحدي و تضيف الجزائر حاليا إلى كل جامعاتها " دارا للمقاولاتية" تقدم أيام دراسية و ندوات و تكوينات و مسابقات بهذا الشأن بالشراكة مع مختلف هيئات الدعم المتواجدة في الجزائر و مع غرف التجارة للولايات المتواجدة بها و هذا بغرض تحفيز الطلبة خلال مشوارهم العلمي على التعرف على المقاولاتية و تحفيزهم على إنشاء مقاولاتهم الخاصة بعد إنهاء دراساتهم.

تحدي تعدد الأدوار للمرأة الجزائرية في المجتمع :

أغلبية النساء تولين اهتماما كبيرا لدورهن في المنزل لأنه غالبا يقع على عاتقهن الاهتمام بالمنزل و من فيه كأولوية في نظر المجتمع ككل سواء رجال أو نساء ، هذا مما يجعل عمل المقاولات تحديا كبيرا بالنسبة لهن و يعتبر التفكير في تطوير و توسيع نشاطات هذا العمل أمر يستقطع وقتا و جهدا أكبر يكون على حساب دورها في المنزل لذلك نجد طموحن فيه محدود خوفا من انشغالها وإهمال العائلة.

المحور الرابع : الفرص التي تتوافر للمقاولات النسائية في الجزائر :

الإرادة السياسية : إن عمل المقاولات للمرأة يعد تحدي كبير لا يمكنها الفوز به دون الحصول على الدعم اللازم لذلك و هذا يخص عمل المقاولات عموما سواء للمرأة أو الرجل و لقد تفتنت الدولة الجزائرية إلى أهمية هذه الاستثمارات في الاقتصاد و حاولت تشجيع هذه المؤسسات مستحدثة وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تهدف إلى مساعدة ، ترقية ، القيام بالإحصائيات و منح المعلومات الضرورية ، التوجيه و المراقبة لنشاطات هذه المؤسسات ، كما وضعت الدولة الجزائرية عدة هيئات مرافقة للمشاريع سواء خلال الإنشاء أو خلال الاستغلال تساعدنا من ناحية اختيارات المشاريع و الخيارات الجبائية و المالية و



الاجتماعية .و تعرفها القوانين و الإجراءات الإدارية ..الخ ، مع دخول الدعم المالي ضمن مهامها ، و هيئات أخرى لضمان قروض هذه المؤسسات ناهيك عن القوانين المساندة و المشجعة ، و عن اعتماد و ترقية الجمعيات النسوية التي تهتم بمجال المقاولات مما ينبئ عن سياسة واضحة للتطوير في هذا المجال .
الهيئات الداعمة و المرافقة المقاولاتية : وضعت الدولة مجموعة من الهيئات و المؤسسات الداعمة على مجموعة من الأصعدة مما يشكل فرصا لنجاح المرأة المقاول و تسهيلات لأعمالها و نوجز هذه الهيئات فيما يلي :

1- الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار: هي مؤسسة حكومية مسؤولة عن تسهيل و ترقية و مرافقة الاستثمار وخلق المؤسسات من خلال أجهزة التحفيز التي تتمحورا أساسا على : إجراءات الإعفاء و التخفيض الضريبي، و يطبق في إطارها نظامين من الإمتيازات :
- الأول يطبق على الإستثمارات الجارية و المنجزة خارج المناطق المراد تطويرها
- الثاني و هو النظام الإستثنائي الذي يطبق على الإستثمارات الجارية و المنجزة في المناطق المراد تطويرها التي لديها إهتمام خاص من الدولة و بالتالي يعد أكثر تحفيزا. (وزارة الصناعة و المناجم).

2- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب : هيئة عمومية تم تأسيسها عام 1996 ، مهمتها تشجيع ودعم و المرافقة على إنشاء المؤسسات بالنسبة للشباب العاطل عن العمل و البالغ من العمر من 19 - 35 سنة و الحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من تكوين مؤسسات ، حيث يقدم الجهاز عملية المرافقة خلال مراحل إنشاء المؤسسة و توسيعها على أن لا تتعدى تكلفتها الإجمالية 10 ملايين دينار، يقدم الجهاز مساهمته من الناحية التمويلية بتقديم قرض على شكل هبة بنسب ما بين 28 إلى 29 % من التكلفة الإجمالية للمشروع ، و يساعد المؤسسة في الحصول على عدد من المزايا الضريبية كـ بعض الإعفاءات و بعض التخفيضات (وزارة الصناعة و المناجم).



3- الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة : هيئة تقوم بتطوير أداة تمويلية جديدة تسمى القرض المصغر تم إنشائها بهدف تنمية القدرات الفردية للأشخاص الراغبين في الأخذ على عاتقهم خلق نشاطاتهم الخاصة حيث تعمل الوكالة على استقبال و إعلام و مساعدة المترشحين للقرض المصغر على تجسيد مشاريعهم .

حيث القرض المصغر هو إقراض يسمح بشراء تجهيز صغير و مواد أولية لبدء نشاط أو حرف ، هذا الجهاز موجه لكل مواطن يبلغ من العمر أكثر من 18 عاما بشرط أن يكون دون دخل أو لديه دخل غير ثابت وغير منتظم، و حيث سقف التمويل للمواد الأولية هو مائة الف دينار و العتاد بقيمة مليون دينار، تقدم الوكالة أيضا تكوينات في مجال تسيير المؤسسات المصغرة ، و مجال التعليم المالي و اختبارات للمصادقة على المكتسبات المهنية (وزارة الصناعة و المناجم) ، و يعد واحد من أهم الأجهزة التي استغلتها المرأة في الجزائر لإنشاء و تمويل مؤسستها الخاصة كما يظهر مما يأتي :

جدول رقم (8) توزيع القروض الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة حسب النوع حتى 31

مارس 2018

النسبة	العدد	نوع المستفيد
62.98	525386	نساء
37.02	308884	رجال
100	834270	المجموع

المصدر : وزارة التضامن الوطني و الأسرة و قضايا المرأة على الموقع الإلكتروني <https://www.angem.dz>

يظهر الجدول بشكل واضح الإقبال الكبير لنوع من النساء المقاولات على الاستفادة من دعم هذه الوكالة و في الواقع تعتبر الأكثر مناسبة لعدد كبير من النساء المقاولات بسبب نوع المشاريع التي يختارونها حيث عادة تكون مشاريع نشاطات حرفية تتطلب مهارات يدوية و إبداع تظهر فيها المرأة قدراتها و مهاراتها و تكون أيضا غير متطلبة لرؤوس أموال كبيرة بل يعتمد المشروع أساسا على المهارة و الإبداع للأفراد



العاملين به و بالتالي تكون رؤوس الأموال المطلوبة غير كبيرة وهذا ما يناسب هذا النوع من المقاولات حيث تتجنب القروض البنكية و إجراءاتها المعقدة والضمانات المطلوبة التي غالبا لا تمتلكها هذه المرأة .
4- وكالة التنمية الإجتماعية : وهي مؤسسة عمومية لديها عدد من المهام من بينها ترقية واختيار تمويل المؤسسات المصغرة جزئيا أو كليا (وكالة التنمية الاجتماعية)

5- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة : هو مؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي في الأصل تعمل على "تخفيف" الآثار الاجتماعية الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي وفقا لمخطط التعديل الهيكلي ، لكنه عرف عدّة تغييرات في المهام المسندة إليه فانطلاقا من سنة 1998 إلى غاية سنة 2004 ، قام الصندوق بتنفيذ إجراءات لإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل و المساعدة على العمل الحرّ لذلك أكثر من 2.311 بطالا تمت مرافقتهم في إحداث مؤسّساتهم المصغّرة ، أكثر من 12.780 بطالا تابعوا منذ سنة 1998 تكوينات لإكساب معارف جديدة تؤهلهم لإعادة الإدماج في حياتهم المهنية (الصندوق الوطني للتأمين على البطالة)
أما بالنسبة لحصة المقاولات النسائية من تمويلات جهاز الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فقد تطورت كالتالي :

جدول (9) نسب تمويل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة للمقاولات النسائية

السنة	2011	2015
النسبة المئوية لتمويل المقاولات النسوية	7	15

المصدر : وكالة الانباء الجزائرية

يمكننا ملاحظة التطور الملحوظ في نسبة اعتماد المقاولات النسوية على التمويل من الصندوق لتصل إلى 15 % سنة 2015 مقارنة بنسبة سنة 2011 لترتفع أكثر من الضعف خلال 4 سنوات فقط مما يشير إلى موائمة نوع التمويلات التي يقدمها مع طموح هذا النوع من المؤسسات المقاولاتية .



6- المحاضرات أو مشاتل المؤسسات : هي هيكل عمومي، للدعم والاستقبال والمرافقة ومساعدة أصحاب المشاريع، أنشئت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، (وزارة الصناعة و المناجم). تشمل المساعدة المقدمة ما يلي :

1. مكاتب ومحلات لمدة محددة؛ أثاث المكاتب وأجهزة الإعلام الآلي؛ التوثيق ووسائل الاتصال والنسخ وشبكة الانترنت والفاكس والهاتف، تصوير المستندات والطباعة؛
2. مرافقة أصحاب المشاريع في جميع التعاملات مع المؤسسات المالية؛ صناديق المساعدة والدعم و الهيئات الإدارية العمومية ذات الصلة بمشاريعهم.
3. تقديم النصائح الشخصية على المستوى المالي و القانوني والضريبي، والتجاري والتقني؛ و تنظيم أي شكل من أشكال الدعم والتكوين الخاص ومتابعة أصحاب المشاريع حتى مرحلة النضج وإنشاء مؤسساتهم و توجد حاليا 04 مشاتل عمالية في الجزائر .

7- هيئات ضمان القروض البنكية : فيما يتعلق بالهيئات التالية الذكر فكلها تدخل ضمن تقديم ضمانات للقروض البنكية حيث تم إنشائها بسبب الضعف الكبير في الصناديق الخاصة و العجز في تقديم ضمانات للبنك من قبل أصحاب المشاريع ، لذلك أنشأت الدولة أجهزة ضمان القروض البنكية الموجهة للاستثمار التالية(وزارة الصناعة و المناجم):

1-7: صندوق الضمان المشترك للقروض الصغيرة: يهدف إلى ضمان القروض المصغرة الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة في الصندوق للمستفيدين الذين تلقوا إخطار بمساعدات الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة .

2-7: صندوق الضمان المشترك للمخاطر / القروض للشبان أصحاب المشاريع :تم إنشاء الصندوق لزيادة تعزيز قدرة البنوك في وجه المخاطرة في تمويل المؤسسات التي أنشئت في إطار أجهزة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب . وهنا ضمان الصندوق يكمل ذلك الذي سبق تقديمه من قبل الجهاز.



3-7: صندوق الضمان المشترك على أخطار /قروض استثمارا أصحاب المشاريع العاطلين البالغين في السن 50-35 سنة: تم إنشاء الصندوق لزيادة تعزيز البنوك في المخاطرة في تمويل المؤسسات التي أنشئت في إطار أجهزة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة. وضمان الصندوق يكمل ذلك الذي سبق تقديمه من قبل الجهاز.

4-7: صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هي مؤسسة عمومية تهدف إلى تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل البنكي أثناء إنطلاق مشاريع خلق أو توسيع النشاط من خلال توفير ضمانات للبنوك، و من أجل إكمال الترتيبات المالية المتعلقة بالمشاريع.

5-7: صندوق ضمان قرض الإستثمار : هو مؤسسة عمومية تم إنشائه لخلق و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل حصولها على القرض و تكمن مهام الصندوق في تغطية المخاطر المرتبطة بالقروض الاستثمارية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

إن جميع الصناديق السابقة تتدخل لتقديم ضمانات مكان المقاول مساندة له ، أو تقديم ضمانات مكاملة لضمانات الأجهزة المتدخلة في تمويل المقاولات و المؤسسات السابقة و هذا لمساعدة البنوك على مواجهة المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها بسبب تمويلها لمشاريع المقاولات خاصة الجديدة التي تعرف نسب عالية من التعثر، مما يساعد على تجنب النظام البنكي التعرض لخسائر كبيرة بتعثر أو افلاس زبائنه .

جمعيات المقاولات النسائية : منظمات تحاول في مجملها توحيد جهود الصف النسائي لمواجهة التحديات و العراقيل و البيروقراطية و غيرها من الممارسات السلبية التي تعاني منها المقاولات إضافة إلى مساعدة النساء على التكوين و الفهم و منه إبراز قدراتهن في هذا المجال و تقديم خدمات ذات جودة لهن و عموما تقدم لهن هذه الجمعيات خدمات التكوين أولا مع خدمات الإعلام بأهم الأجهزة الداعمة والمرافقة على مستوى كل الهيئات الإدارية ، تشجع الانضمام إلى عضوية الغرف الحرفية الفلاحية و التجارية و إلى الجمعيات ، تخلق فضاء للحوار والتواصل بين سيدات الأعمال في جميع المجالات.



و من الجمعيات الداعمة التي تنشط في الجزائر نجد:

- جمعية الاطارات النسائية الجزائرية أفكار

- جمعية السيدات الجزائريات رئيسات المؤسسات

- جمعية الجزائريات المسيرات و سيدات الأعمال

- الشبكة الجزائرية لسيدات الأعمال

المشاريع الدولية لترقية المقاولات النسائية و عمل المرأة التي تستفيد منها الجزائر :

تطلق العديد من المنظمات الدولية مشاريع من أجل ترقية المقاولتية في مختلف مناطق و دول العالم و

تستفيد الجزائر كغيرها من الدول من بعض هذه المشاريع التي تعد فرصة للنساء المقاولات في الجزائر منها :

- مبادرة منظمة العمل الدولية : حيث أطلق مكتب منظمة العمل الدولية لبلدان المغرب العربي سنة

2016 مشروعا من أجل تطوير و ترقية المقاولاتية النسائية في الجزائر أطلق عليه إسم "نساء من أجل

النمو" هدف إلى الرفع من عدد المؤسسات و المؤسسات المصغرة التي تسيروها النساء و هو برنامج دام 12

شهرًا تضمن دعم و متابعة حوالي 1.200 امرأة في تسيير مؤسساتهن.

- مشروع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية : تحت شعار "ترقية استقلالية المرأة لتعزيز تنمية الصناعة

الشاملة والمستدامة في الجزائر وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا" في إطار مشروع تعاون مع وزارة

الصناعة و المناجم

الذي هدف إلى دعم الحوار السياسي بين الأطراف الفاعلة لترقية المقاولاتية النسائية في منطقة شمال افريقيا و

الشرق الأوسط وتعزيز قدرات الجمعيات الوطنية الشريكة ومساعدتها على توفير خدمة ذات جودة للنساء

المقاولات ، مع ترقية حوالي 200 مشروع استثماري تشرف عليه نساء عن طريق التكوين والتدريب

وتحديد فرص الشراكة والأعمال والحصول على التمويل ، أيضا شمل إقحام جمعيات المقاولات النسائية



الجزائرية وانتقاء جمعية كمنقطة محورية للبلد إضافة إلى تكوين الجمعيات النسائية وبعض الشركاء على البرنامج المعلوماتي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "كومفار" للتحليل المالي وتحديد المشاريع الاستثمارية حسب منهجية عمل المنظمة (وكالة الأنباء الجزائرية، 2017)

الخلاصة :

تواجه المرأة الجزائرية في ميدان المقاولات تحديات كبيرة على مستويات عدة ، حاولت الدولة تذليل بعضها خاصة ما يتعلق بالتمويل و المرافقة وتبني الجمعيات غير أنها ما زالت تواجه الكثير منها رغم الجهود المبذولة لكن أيضا لدى المرأة المقاولات العديد من الفرص لتحقيق مزايا ممارسة المقاولات و تحقيق أثرها الايجابي على النمو ، الدخل و التشغيل ، و لتشجيع مساهمة المرأة في ولوج هذا العمل فإننا نضع المسؤولية على المرأة ، على الدولة و المجتمع كل حسب مسؤولياته ، و نحاول فيما يلي اقتراح بعض التوصيات التي قد تساهم في تطوير دور المرأة في هذا المجال ومواجهتها الجيدة للتحديات و استفادتها من الفرص المتاحة :

- نشر وعي أكبر بخدمات المرافقة التي توفرها الدولة و السعي لتحسين جودة هذه الخدمات و تطويرها ، مع الاهتمام بخصوصية المرأة و محاولة تقديم خدمات مصممة لها .
- زيادة اهتمام المقاولات بالشبكات و الجمعيات و الانخراط بها للاستفادة من خدماتها من جهة مع تقوية هذه الشبكات في نفس الوقت من جهة أخرى.
- تدريب المقاولات بصورة مستمرة حتى يتمكن من الاطلاع على المستجدات مما يسمح بديمومة المؤسسات المنشأة و تطويرها.
- تعريف و مساندة النساء المقاولات في عمليات التصدير للتعرف على الفرص المتاحة للتصدير و الاسواق الممكنة من أجل تحول مؤسساتهن الى البيع للخارج.
- الاطلاع على الاجراءات و التدابير المطبقة في دول العالم المتقدم المتعلقة بدعم المرأة في المقاولات و محاولة الاستفادة منها و تطبيق ما يتناسب مع خصائص الجزائر .



- من المهم استعمال الاعلام الاجتماعي لا يصال رسائل للمجتمع و للنساء لتغيير التصورات حول عمل المرأة كمقاولة و نجاحها في ذلك مما يشكل نماذج حية يقتدى بها تعمل على تشجيع النساء و تغيير الوعي بذلك لدى المجتمع .

- غرس ثقافة المقاولات في الأجيال الصاعدة و محاولة تعزيز دمجها في مستويات التعليم الأدنى أكثر فأكثر منذ التعليم المتوسط فعدد من المتسربين دراسيا يتوجهون للحياة العملية و يمكن لغرس هذه الثقافة إضافة إلى هيئات الدعم و المرافقة أن تساهم في انتشار المقاولات و دفع النمو .

المراجع : References

الباجوري. خالد عبد الوهاب (2017) "ريادة الاعمال مفتاح التنمية الاقتصادية في العالم العربي". اتحاد الغرف العربية <http://uac-org.org/ar>

<https://www.cnac.dz> الصندوق الوطني للتأمين على البطالة

البنك الدولي (2013). فتح الأبواب المساواة بين الجنسين و التنمية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا. تقرير عن التنمية في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا. 75181.

بودلال علي.(2008). "مشكلة الاقتصاد الخفي في الجزائر. الأسباب والحلول". مجلة بحوث إنسانية. 37.

بوزيدي سعاد . طالب دليلة . (2015) "محددات نمو المقاولة النسوية الصغيرة و التنمية الاقتصادية في الجزائر" .

150-139 : Revue du Lareiid N°02 ; Septembre 2015

دحماني عزيز(2008) "التسيير الإستراتيجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دراسة حالة تطبيقية على مستوى بشار". مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية جامعة بشار 2007 . الجزائر

رحال علي و بعيظ امال (2016). "واقع المقاولاتية في الجزائر دراسة تحليلية". مجلة الاقتصاد الصناعي : عدد 11 ديسمبر 2016 : 165 – 188.

سايبى صندرة . (2010) . سيرورة إنشاء المؤسسة – أساليب المرافقة . جامعة منتوري قسنطينة . https://docs.google.com/file/d/0Bw_GkS55uMCkmbmZtZzl2anRaZlU/view

سلام سليمة . بو ريش لحسن(2017) . " قياس التوجه المقاولاتي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة". مجلة اقتصاديات المال و الاعمال JFBE. 2017 : 120-137.



منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (2014). " السيدات و الأعمال 2014 . تعزيز دور المرأة في ريادة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا". السويد .

منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (2012). " السيدات و الأعمال . السياسات الداعمة لزيادة مشاركة المرأة في ريادة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا". تقرير التنافسية و تنمية القطاع الخاص . السويد بدعم من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية .

وكالة الانباء الجزائرية (2017). " غنية الدالية تستعرض الإستراتيجية المتبعة في مجال ترقية المرأة و تمكينها اقتصاديا "

[.http://www.aps.dz](http://www.aps.dz)

<http://www.ads.dz> وكالة التنمية الاجتماعية

وزارة التجارة . المركز الوطني السجل التجاري (2011.2012.2013.2013.2015.2016) المجالات

www.cnrc.org.dz الاحصائية السنوية

وزارة التجارة . المركز الوطني السجل التجاري (2012) الإحصاء الاقتصادي الأول .

<http://www.mdipi.gov.dz> وزارة الصناعة

Boutillier. s et Uzunidis D (1999). la légende de l'entrepreneur . editions la decouverte et Syros. Paris . France .

Bouzar Chabha(2006) . Les contraintes de financement de la création des entreprises privées en Algérie . Colloque International sur la ; Création d'entreprises et territoires . organiser par CREAD . Tamarrasset

Fayolle.Alain (2005) le métier de créateur d'entreprise . Edition d'organisation . paris .

Gastine Lionel." L'entrepreneuriat en France et dans le Grand Lyon." le centre ressources prospectives du grand Lyon .

http://www.millenaire3.com/uploads/tx_reesm3/Gastine_entrepreneuriat.pdf

Guyot Jean-Luc . Vandewattyne Jean (2008) les logiques d'action entrepreneuriale. éditions de Boeck université Bruxelles .1 edition.



Hart. Myra & Gatewood. Elizabeth & Brush. Candida & Carter. Nancy. (2003). Women Entrepreneurs. Moving Front and Center. An Overview of Research and Theory.
https://www.researchgate.net/publication/253659404_Women_Entrepreneurs_Moving_Front_and_Center_An_Overview_of_Research_and_Theory

Laviolette Eric Michael et Loue Christophe (2005) . les compétences entrepreneuriales. définition et construction d'un référentiel .

www.entrepreneuriat.com/fileadmin/ressources/Publications/laviolette_loue_2005_.pdf

Ireland. R.D .Hitt.M.A. Sirmon.D.G(2003) "A model of stategic entrepreneurship . the construct and its dimensions". Journal of management 29(6) : 963-989.

LAVOIE Dina. (1988) "Les entrepreneures. pour une économie canadienne renouvelée." Conseil Consultatif canadien sur la situation de la femme. Ottawa.canada.

Nawaz. Faraha (2009) . "Critical Factors of Women Entrepreneurship Development in Rural Bangladesh." Bangladesh Development Research Working Paper Series.

World Bank Group (2008) . Doing Business 2018. Reforming to Create Jobs. Economy Profile Algeria . World Bank flagship report .